

بغض النظر عن التقييم الإيجابي أو السلبي لعملية المغادرة الطوعية للموظفين، يبقى السؤال الأساسي هو هل تحسنت أحوال الإدارة المغربية، وهل أصبحت أكثر فعالية وأقل فساداً؟

المغادرة الطوعية.. هل خلصت الإدارة المغربية إكراهاتها ومساوئها؟

جريدة "العلم"

2006-12-12

جمال الموساوي

بناء على معطى أساسي مفاده أن الإدارة المغربية تعاني تضخما في عدد الموظفين الذين يمتصون ما يقارب 13 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي، وأكثر من 60 في المائة من المداخل العادية للخزينة، وهو ما يشكل عبئا على اقتصاد ينمو ببطء أو لا ينمو بالمرّة، تفتقت فكرة المغادرة الطوعية التي أدت إلى ترك حوالي 39000 موظف لوظائفهم، ثلثهم كان يشتغل في قطاع التربية والتعليم، بينما لم تتعد نسبة قطاعات مثل التجهيز والعدل 3 في المائة والمالية 5 في المائة.



وقد طرحت هذه العملية أسئلة كثيرة تتعلق في جانب منها بالمبالغ التي صرفتها الدولة تعويضات للمغادرين، مع استفادتهم من تقاعد، وفي جانب آخر بالاختلال الذي يمكن أن تحدثه في السير العادي للعمل الإداري خاصة أنها لم تراعى نوعاً من التوازن بين الإدارات والجهات، وعلى سبيل المثال فإن حوالي 50 في المائة من المغادرين ينتمون إدارياً إلى جهتي الرباط والدار البيضاء، وأن 36 في المائة من المغادرين من الأساتذة الباحثين تهم جهة الرباط وحدها، وهو ما يمكن أن يشكل خلافاً كبيراً، مادام أن المغادرة الطوعية لم ترم إلى توظيف الشباب العاطل كما قد يكون تبادراً إلى ذهن الكثيرين في بداية الحديث عن هذا الإجراء، بل وكما جاء في الحثيات فإن العملية هي لفتح المجال أمام الشباب الوظيفيين للترقي، خاصة أن 40 في المائة من المغادرين المنتمين للسلم 10 وما فوق، ينتمون إلى فئة عمرية تفوق 50 سنة، حسب دراسة تقييمية لعملية «انطلاق» تم إعدادها في نونبر 2005.

ولعل أكبر خلل يمكن أن تكون المغادرة الطوعية تسببت فيه، هو إفراغ الإدارة المغربية من مجموعة هامة من كفاءاتها، المتدمرة من الوضع المزري الذي توجد عليه هذه الإدارة الغارقة في البيروقراطية والبطء وانعدام الفعالية، وهو ما يمكن أن يوفر على الدولة نسبة من كتلة الأجور لكنه سيفاقم حدة الأوضاع القائمة.

وقد كلفت العملية دفع ما يفوق 11 مليار درهم كتعويضات للمستفيدين، أكدت حسابات وزارة المالية أنها ستتمكن من استعادتها في أفق 2008، علماً أنها ادخرت خلال سنة 2006 ما قدره 4.8 من كتلة الأجور، أي 1 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي.

وكان من بين الأهداف الأخرى إضافة إلى تقليص كتلة الأجور وإعادة انتشار الموظفين، أن يوجه المستفيدون جزءاً من التعويضات التي حصلوا عليها للاستثمار في القطاع الخاص في إطار التوجه العام الذي يدعمه البنك الدولي لتشجيع المبادرة الخاصة، إلا أن الكثيرين، في ظل أزمة السكن القائمة عمدوا إلى اقتناء مساكن، وكذلك في التحرر من الأقساط الشهرية التي كانوا يدفعونها مقابل قروض بنكية، وهي قروض لا يكاد يسلم منها إلا القليل من الموظفين، وذلك حرصاً منهم على تقادي إهدار ما حصلوا عليه في مشاريع غير مضمونة قد تعرضهم لما لا تحمد عقباه. دون أن ينفي هذا أن هناك من فضل ركوب المغامرة واستثمر فعلاً جزئياً أو كلياً بالمبالغ التي حصل عليها مؤملاً أن يستفيد من الحركية التي يعرفها المغرب بشكل عام، بالرغم من بطئها.

وحسب الإحصائيات فإن 20 في المائة من المستفيدين اختاروا شراء مساكن، فيما قام 14 في المائة بإنشاء مقاولات، خلقت ما بين 5442 و 16326 منصب شغل.

ومهما يكن تقييم العملية إيجاباً أو سلباً فإنها استجابت لرغبة البعض في التفرغ لأنفسهم ولأبنائهم وحياتهم الأسرية، فيما حررت آخرين لإنجاز مشاريع ذاتية ولكن السؤال الأساسي، هو إضافة إلى المبالغ المالية التي وفرتها الدولة من العملية، هل تحسنت أحوال الإدارة المغربية، وهل أصبحت أكثر فعالية وأقل فساداً؟